

في الجانب الكردي:

أولاً: في مجال الاجراءات الاستثنائية:

- ❖ إلغاء السياسة الشوفينية وسياسة التعريب والقوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية المطبقة بحق الشعب الكردي في سوريا وإزالة آثارها ، وفي المقدمة منها قانون الإحصاء الاستثنائي الخاص بحفاظة الحسكة عام ١٩٦٢ ، والحزام العربي ، والتعويض على المتضررين وإعارة المناطق الكردية اهتماماً خاصاً في فترة انتقالية تكفي لإزالة آثار الإهمال المتعمد لها .
- ❖ إعادة الجنسية للمجردين منها، وفتح باب التسجيل للمكتمين وانصافهم إسوة بغيرهم من المواطنين.
- ❖ إعادة الأسماء الكردية إلى القرى والمناطق والمحال التجارية .. الخ

ثانياً: في المجال الثقافي والاجتماعي:

- ❖ تأسيس هيئات خاصة بالشأن الثقافي والتربوي والتعليمي الكردي في الوزارات المعنية للإشراف والعمل على تطوير اللغة والثقافة الكرديتين، وإحياء التراث القومي الكردي والاهتمام بأدبه وفولكلوره .
- ❖ السماح بإصدار صحف ومجلات باللغة الكردية (سياسية، ثقافية، أدبية .. الخ).
- ❖ السماح بتأسيس جمعيات وأندية ثقافية، وفرق فنية وفولكلورية ..
- ❖ إجازة البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الكردية ، وتخصيص أوقات للبث بهذه اللغة في المحطات الرسمية.
- ❖ تدريس اللغة الكردية في المدارس والجامعات واعتبارها اللغة الثانية بعد العربية في البلاد.
- ❖ الترخيص بافتتاح مدارس خاصة للکرد تحت إشراف الوزارات المعنية .
- ❖ فتح باب العمل والتوظيف أمام الكرد ، وفق الشروط المطبقة مع سائر المواطنين .
- ❖ إجراء بحث اجتماعي دقيق في محافظة الحسكة وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين ، كل في منطقته على قدم المساواة وفق معايير اجتماعية معاشية عادلة .

ثالثاً: في المجال السياسي:

- ❖ الإقرار الدستوري بالوجود القومي الكردي كثنائي قومية في البلاد، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق (سياسية وثقافية واجتماعية)، وحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً على قاعدة وحدة الوطن.
- ❖ إشراك الكرد وتمثيلهم في المؤسسات الدستورية المركزية والمحلية تبعاً لواقعهم السكاني.
- ❖ إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في المناطق الكردية، وتطوير الإدارة المحلية فيها بما يتلاءم مع خصوصيتها القومية.
- ❖ إحداث وزارة خاصة لها مديرياتها في المحافظات المعنية تهتم بشؤون القوميات والأقليات القومية. في ٢٠٠٦/٤/٢٠

الهيئة العامة

للجنة الديمقراطية الكردية في سوريا
والتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

رؤية مشتركة

للحل الديمقراطي للقضية الكردية في سوريا

لما كانت سوريا من الدول التي تتميز في المنطقة بالتعددية القومية والسياسية والدينية، ولها دورها التاريخي في التفاعل والتمازج الحضاري على مستوى المنطقة، لذلك ينبغي لها أن تستعيد هذا الدور وترتقي به إلى مستوى متطلبات العصر وضرورات المرحلة ، لتجعل من هذه التعددية عامل قوة ومنعة بإعطائها بعدها الحضاري وشحنة التفاعل الحر سياسياً واجتماعياً وثقافياً، كمساهمة جادة في بلورة وتعزيز المفاهيم العصرية على مستوى المنطقة والعالم، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحريات الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان وحقوق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها بنفسها..

من هنا، ومن منطلق المسؤولية الوطنية، وضرورة وحدة الموقف الكردي ، لما لها من أهمية خاصة، للانتقال إلى وحدة الموقف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي الملح في البلاد، ولأن القضية الكردية لم تطرح يوماً بمعزل عن الحالة الوطنية السائدة ، كما لم يطرح حلها في منأى عن الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد، بل ظلت هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجمل القضايا الوطنية الأخرى لدرجة أصبحت من القضايا الوطنية بامتياز، لذلك كان طرح رؤية مشتركة لحل القضية الكردية في سوريا ضرورة وطنية، بقدر ما هي ضرورة قومية كردية ، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على إبراز أهم الجوانب التي تحقق التوافق الكردي السياسي والثقافي والاجتماعي وفقاً للآتي:

في الجانب الوطني:

- ❖ العمل على التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي يستند إلى الشعب بقواه الوطنية المؤمنة بالتغيير .
- ❖ العمل على إقامة دولة القانون المبنية على المؤسسات وعلى النظام الديمقراطي ومبادئ الحرية وسيادة الشعب، مع ضمان التداول السلمي للسلطة .
- ❖ ضمان فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، واحترام سلطة القضاء واستقلاليتها.
- ❖ إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية والمحاکم الاستثنائية ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإفساح المجال لعودة كل المنفيين والملاحقين سياسياً وإنهاء الاضطهاد القومي..
- ❖ إطلاق الحريات العامة، ولاسيما حرية التنظيم السياسي والنقابي وحرية الرأي والكلمة وحرية الصحافة والنشر، وحرية التظاهر والاعتصام والاحتجاج والإضراب .. وإصدار قانون عصري للأحزاب والجمعيات ينظم الحياة السياسية في البلاد، ويعبر بشكل صحيح عن التعددية السياسية والقومية والفكرية والاجتماعية، وقانون جديد للإعلام والمطبوعات..